**2008 /5/ 24**

# كيف عملت آليات التكيف الاقتصادي خلال الأزمة الأخيرة؟

**عبد الحليم فضل الله**

لا يحتوي اتفاق الدوحة على بنود إصلاحية واضحة باستثناء إشارة إلى وثيقة الطائف، لكنه يفتح الباب أمام ترميم البناء المؤسساتي للدولة الذي تداعى تحت وطأة تصعيد استمر لثلاث سنوات، ويوفر هذا الاتفاق الاطار السياسي الملائم للحلول الدائمة، كما يتيح فرصة مقبولة للتعامل مع قضايا وأزمات تتعدى الشؤون الآنية والمشاكل العابرة، ومن أكثرها إلحاحا تسوية المسألة الاقتصادية ضمن رؤية متكاملة لاعادة بناء الدولة وتكوين السلطة.

وبما أنّنا نقف اليوم بين احتمالين: تجديد الأزمة لنفسها، أو العبور بنجاح نحو مرحلة جديدة تلبي آمال غالبية اللبنانيين، فإن ذلك يفترض القيام بأمرين: من ناحية التثبت من سلامة آليات التكيف والتصحيح التي ينبغي أن تعمل تلقائياً أثناء الأزمات، والبحث من ناحية ثانية في سبل تحويل الانفراج السياسي إلى انفراج اقتصادي، وقد اظهر الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم اللبنانية (أكثر من 15%) إثر صدور إعلان الدوحة، استعداد الأسواق المحلية، التي تعمل بأقلّ من طاقتها، لتعويض خسائرها بسرعة واستعادة وتيرة نشاطها الأصلية فور الخروج من حفرة التشاؤم. وبالعودة الى الاحداث الاخيرة التي مر بها لبنان، يتبين أن منظومة الأمان الاقتصادي لازالت صالحة، لكنها مصمّمة على نحو يسمح باستيعاب جزء من التداعيات دون اجزاء اخرى لا تقل عنها خطورة، **وهذا ما تؤكده الوقائع والخلاصات التالية:**

**أولاً:** حافظ الوضع المالي والنقدي على استقراره، وهذا عائد الى أن دورة نشاطه معزولة نسبياً عن الأوضاع الأخرى، فالتجربة الحالية كما سابقاتها بينت أن التدهور السياسي والأمني لا ينعكس على المؤشرات المالية والنقدية إلا بعد مرور فترة طويلة نسبياً من الزمن، وغالباً ما تكون التأثيرات عند ظهورها محدودة ومؤقتة. فالاستقرار المالي بات مرهوناً لنوايا المانحين وتصرفاتهم، وهو مرتبط أيضاً بقدرة الحكومة على تحصيل مزيد من القروض والمعونات، وبالمعالجات الدفترية كتحويل أرباح القطع من مصرف لبنان إلى الخزينة العامة، التي تؤدي عملياً الى توسيع القاعدة النقدية في مقابل زيادة قيمة موجودات البنك المركزي من الذهب. أمّا الاستقرار النقدي فمتعلق كما هو معروف بالتدفق المستمرّ والمنتظم للودائع التي تبحث إمّا عن فوائد عالية يوفرها النظام المصرفي اللبناني، أو أنها تسعى الى الاستفادة من التسهيلات التي يؤمنها قانون النقد والتسليف، وهذه السيولة الكبيرة بالعملات الأجنبية مكنت المصرف المركزي حتى الآن من ترميم احتياطياته التي باتت تساوي مع مخزون الذهب حوالي 90% من الناتج المحلي القائم. ومع أنّ تجربة السنوات الخمس الماضية أثبتت تحلي المودعين بالصبر أثناء الأزمات السياسية، الا ان أي خروج الودائع ان حصل ستكون له نتائج خطيرة نظراً الى الفجوة البالغة حوالي 63 يوماً ما بين آجال الودائع والتسليفات.

**ثانياً:** يتأثر التصنيف الائتماني السيادي للبنان، وتحديداً تصنيف السندات الحكوميّة بالأوضاع السياسية والمالية لكن بحدود معينة وبعد مرور فترة زمنية طويلة نسبيّاً. فعلى الرغم من التقلبات السياسية العنيفة والمحطات المالية والاقتصادية الصعبة التي مر بها البلد خلال العقدين الماضيين، تراجع تصنيف لبنان الائتماني ببطء، واستغرق الامر مثلاً حوالي ثماني سنوات حتى خفضت وكالة موديز العالمية التصنيف الائتماني للديون بالعملة الأجنبية درجة واحدة من B2 إلى B3/مستقر.

ورغم أنّ التوتر الامني الأخير أثار قلق وكالات التصنيف إلا أنها اعتبرت أنّ هذا النوع من الأزمات يقع تحت سقف التصنيف الراهن، معولة في ذلك على الأسباب التي تدعم فكرة عدم تخفيض التصنيف، ومن بينها : عدم تخلف الدولة اللبنانية عن السداد حتى أثناء الحرب الأهلية، الدعم القوي لسعر الصرف الذي تمثله احتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، والثقة بدور الجهات المانحة التي يتوقع أن تتدخّل لوقف التدهور كما فعلت في الأوقات السابقة.

**ثالثاً:** ثبت من جديد أنّ القطاعات الاقتصادية تتأثر أكثر من غيرها بالتطورات الامنية والسياسية، إذ أنّ قدرتها على تحمل الضغوطات تتضاءل كلما طال أمد الأزمة وتشعبت تأثيراتها. وتهدّد التوترات الداخليّة أكثر ما تهدد الصادرات الزراعية والصناعيّة التي أدت في العامين الأخيرين دور المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة الصادرات إلى الواردات إلى حوالي 24% فيما كانت تغطي في السابق ما بين 15% و18%. ومن شأن تلك التوترات أن تعطل القطاع السياحي الذي عمل خلال العام الماضي بأقل من ثلث طاقته الفعليّة.

وبالمحصلة، يتبين أنّ مظلة الأمان لا زالت تعمل لصالح الشأنين المالي والنقدي أمّا القطاعات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية فهي عرضة للانكشاف في اللحظات الاستثنائية الحرجة.

على أنّ مظلّة الحماية المالية والنقدية ليست مجانية، ولا تخلو من مخاطر تزداد ارتفاعاً كلما اشتدّ التداخل بين القضايا السياسية والاقتصادية، وتعمقت الصلة السببية بين تدويل أزمة الاقتصاد اللبناني واشتغال آليات التكيف التلقائي مع الأزمات. ويمكن الاقتباس هنا من الاشارة ذات الدلالة التي أوردتها وكالة موديز اثناء انتفاضة أيار، حين أعربت عن قلقها من أن يؤدي "أي تغيير في تكوين الحكومة إلى الحد من دعم الجهات المانحة أو التأثير سلباً على رغبة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها".

إنّ توسيع مدى الانفراج الراهن ليطال القضايا الاقتصادية، يتطلب نظرة جديدة لمبدأ المعونات والقروض، ورؤية مختلفة للعلاقة بين المسائل الاقتصادية والسياسية، واذا كان لا مناص للبنان من يد خارجية تعينه على معالجة أزماته و تأدية التزاماته، فليكن ذلك في اطار عربي صرف، كبديل عن لعبة التدويل الخاسرة، وليبدأ من الآن التفكير في صيغة اقتصادية انقاذية كتلك التي نجحت قطر في تحقيقها على الصعيد السياسي والوطنيٍ.